العمل الجماعي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي

العناصر التأسيسية لبرمجة العنف القائم على النوع الاجتماعي في التنمية

القسم 5.3. عناصر البرنامج الخاصة بالقطاعات: معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال برامج النمو الاقتصادي والتجارة

الخدمات التحليلية الرابعة لتسليم لأجل غير مسمى وكمية غير محددة

العقد رقم 7200AA19/D00006/7200AA20F00011

لقد أصبحت وثيقة الأنشطة هذه ممكنة بفضل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والدعم السخي للشعب الأمريكي. هذه المحتويات مسؤولية Development Professionals, Inc. ومؤسسة Making Cents International, LLC. من خلال الخدمات التحليلية الرابعة لأوامر المهام المتعلقة بالعمل الجماعي للحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي (CARE GBV) وعقد المعونة رقم 7200AA19/D00006/7200AA20F00011. لا تعكس هذه الوثيقة بالضرورة وجهات نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

الاختصارات والمختصرات

CARE- GBV	العمل الجماعي للحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي
GBV	العنف القائم على النوع الاجتماعي
FIDA	اتحاد المحاميات في ليسوتو
ICRW	المركز الدولي لبحوث المرأة
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
ILO	منظمة العمل الدولية
IPV	عنف الشريك الحميم
SME	الشركات الصغيرة والمتوسطة
SOGIESC	التوجه الجنسي، والهوية الجنسية، والتعبير عن الجنس، والخصائص الجنسية
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
WIEGO	النساء في العمالة غير الرسمية: العولمة والتنظيم
WRC	اتحاد حقوق العمال
VAWG	العنف ضد النساء والفتيات

مقدمة

يصف هذا الملخص سبب وجوب معالجة برامج النمو الاقتصادي والتجارة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية العنف القائم على نوع الجنس وتفاصيل الاستراتيجيات المحددة للقيام بذلك. يتم تقديم أمثلة عن البرامج لتوضيح كيفية دمج الإستراتيجيات في برامج النمو الاقتصادي والتجارة، كما يتم توفير روابط للأدوات والموارد للحصول على معلومات إضافية.

هذا الملخص هو جزء من العناصر التأسيسية لبرامج العنف القائم على النوع الاجتماعي في التنمية، والتي تشمل المبادئ الأساسية، وعناصر البرنامج (الوقاية، وتخفيف المخاطر، والاستجابة، والبيئة التمكينية)، وعناصر العملية. من الناحية المثالية، سوف يتعرف القراء على هذه الأقسام من العناصر التأسيسية قبل قراءة هذا الملخص. كحد أدنى، يجب أن يكون القراء على دراية بالأقسام التالية قبل مراجعة هذا الملخص:

- القسم 0.1. مقدمة
- القسم 2.3. عناصر البرنامج: تخفيف المخاطر
- القسم 0.4. عناصر العملية
  - القيم والثقافة التنظيمية والقيادة (مثال البرامج: إطار لحماية المشاركين في البرنامج)
  - التخطيط والتصميم الإستراتيجيين (التحليل الجنساني ورسم خرائط شبكة الإحالة)

يتم تنظيم الإستراتيجيات الموضحة في الملخص حسب مستويات النموذج الاجتماعي البيئي: الفردي، وبين الأشخاص، والمجتمع، والهيكلي. عادة ما تتضمن التدخلات الفعالة في مجال العنف المبني على نوع الجنس إستراتيجيات تعالج مستويات متعددة من النموذج الاجتماعي البيئي. يتم تصنيف كل إستراتيجية أيضاً على أنها الوقاية أو التخفيف من المخاطر أو الاستجابة أو البيئة التمكينية.

تعريف المصطلحات الأساسية

تمكين المرأة اقتصاديا: "إن المرأة تتمتع بالتمكين الاقتصادي عندما تكون لديها القدرة على إحراز النجاح والتقدم على المستوى الاقتصادي والقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية والتصرف وفقا لها. لكي تنجح المرأة وتحرز تقدما اقتصاديا، فإنها تحتاج إلى المهارات والموارد اللازمة للتنافس في الأسواق، فضلا عن الوصول العادل والمتساوي إلى المؤسسات الاقتصادية، ولكي تتمتع المرأة بالقوة والاستقلالية اللازمة للاستفادة من الأنشطة الاقتصادية، فإنها تحتاج إلى القدرة على اتخاذ القرارات والتصرف وفقها والتحكم في الموارد والأرباح". (Golla and Malhotra 2018, 2)

العنف الاقتصادي: العنف الاقتصادي يشمل النموذج الاجتماعي البيئي من الإجراءات الفردية إلى القيود النظامية التي تهدف إلى تقليص الاستقلالية الاقتصادية. على المستوى الشخصي، يشمل الاستغلال الاقتصادي محاولات الحد من قدرة الشخص على كسب الأموال أو الممتلكات أو الوراثة أو ممارسة السيطرة عليها. على المستويات الهيكلية والمجتمعية الأوسع، فإن العنف الاقتصادي من الممكن أن يتخذ شكل "القدرة المحدودة على الوصول إلى الأموال والقروض؛ والقدرة الخاضعة للمراقبة على الوصول إلى الرعاية الصحية، أو التوظيف، أو التعليم؛ والقوانين التقليدية التمييزية بشأن حقوق الميراث والملكية؛ والأجور غير المتساوية عن العمل. (Fawole 2008, 1)

لماذا يجب أن تتصدى برامج النمو الاقتصادي والتجارة للعنف القائم على النوع الاجتماعي

إن الفقر والعنف القائم على النوع الاجتماعي يعزز كل منهما الآخر[1]. إن عدم المساواة بين الجنسين هو السبب الكامن وراء العنف القائم على النوع الاجتماعي، وهو أيضاً دافع للفقر. على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه مؤخراً في التخفيف من حدة الفقر، إلا أنه "لا يزال له وجه امرأة" (الأمم المتحدة 2020). تُمكّن المعايير الجنسانية والأعراف الاجتماعية[2] التي يقوم عليها عدم المساواة بين الجنسين والعنف القائم على النوع الاجتماعي من العنف الاقتصادي وتحد من الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء، وللأشخاص ذوي الميول الجنسية، والهويات الجنسية، والتعبيرات الجنسية، والخصائص الجنسية المتنوعة، وغيرهم ممن يتعرضون للعنف القائم على النوع الجنسي. يمكن

---

1 عدم المساواة بين الجنسين ليس السبب الجذري الوحيد للفقر.يمكن لعوامل أخرى، مثل ظروف عدم الاستقرار السياسي والبيئي، أن تؤدي أيضا دورا مهما في إدامة الاستغلال الاقتصادي والاستبعاد.

2 تشكل الأعراف الاجتماعية والمعايير الجنسانية العوائق والفرص أمام وصول المرأة إلى الأنشطة الاقتصادية ومشاركتها فيها.إنهم يفرضون تصورات بشأن ما هو العمل المناسب للمرأة، ومن يجب أن يكون قادرا على التحكم في دخل الأسرة، ومن الذي يوفر عمالة رعاية غير مدفوعة الأجر (Passages 2021).على سبيل المثال، تمنع المواقف الاجتماعية فيما يتعلق باستخدام وسائل منع الحمل وتعليم الفتيات النساء والفتيات من اكتساب المهارات المطلوبة للانضمام إلى القوى العاملة الرسمية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي - وهو عامل حاسم في الحد من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي طوال فترة حياة المرأة. راجع كيف تحديد الأعراف الاجتماعية المنصفة وتطوريها في العمل الجماعي للحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي (CARE-GBV 2021).

لبرامج التمكين الاقتصادي، عند اقترانها بأنشطة معالجة المعايير الجنسانية والأعراف الاجتماعية الضارة في العائلات والمجتمعات، أن تقلل من العنف القائم على النوع الاجتماعي (Fraser 2012). ومع ذلك، إذا لم يتم التعامل مع المعايير الجنسانية، فقد يكون لهذه المبادرات عواقب غير مقصودة تتمثل في زيادة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي بالنسبة للنساء اللائي يعانين من استقلال اقتصادي جديد ويتحدى أدوار الجنسين (Neetu and Gammage 2017 والمركز الدولي لبحوث المرأة 2019). على سبيل المثال، في المناطق التي تملي فيها المعايير الجنسانية أن الرجل هو المعيل الرئيسي للأسرة وصانع القرار، فقد لا يعترفون بفوائد دخل المرأة، مما قد يساهم في التوترات الزوجية وعنف الشريك الحميم (Raj et al. 2018). بناءً على ذلك، فإن أنجح مبادرات التمكين الاقتصادي تجمع بين إستراتيجيات التمكين الاقتصادي والنهج التحويلية الجنسانية التي تعالج ديناميكيات القوة داخل الأسرة وفي المجتمع الأوسع (Kerr-Wilson et al. 2020, The Prevention Collaborative 2019).

التكاليف الاقتصادية للعنف المبني على النوع الاجتماعي

تعتبر معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي أمرا ضروريا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق الإمكانات الاقتصادية للمرأة والفئات المهمشة الأخرى. قد يؤدي تقليص الفجوة بين الجنسين في المشاركة في سوق العمل بنسبة 25٪ بحلول عام 2025 إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار 5.3 تريليون دولار.

إن الحد من العنف ضد المرأة يقلل من التكاليف المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد، مثل الفواتير الطبية والقانونية للناجيات، وفقدان الإنتاجية في شكل التغيب، وارتفاع معدل رقم الأعمال، والحضور. وفقا لأحد التقديرات، خسرت أماكن العمل ذات المعدلات المرتفعة من التحرش الجنسي حوالي ملياري دولار من القيمة بسبب انخفاض الربحية وارتفاع تكاليف التشغيل (منظمة العمل الدولية 2022، الاتحاد الأفريقي 2020).

يؤثر العنف القائم على النوع الاجتماعي برامج النمو الاقتصادي والتجارة في عدة مجالات:

سياسات الاقتصاد الكلي ليست محايدة بشأن النوع الجنساني. يمكن للسياسات الضريبية والنقدية أن تقوض الأمن الاقتصادي للنساء والأشخاص ذوي الميول الجنسية، والهويات الجنسية، والتعبيرات الجنسية، والخصائص الجنسية المتنوعة، مما يعرضهم بشكل غير مباشر لأشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال منع الوصول إلى الفرص الاقتصادية (هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2015ب). على سبيل المثال، يمكن للسياسة المالية التي تقلل الإنفاق على الخدمات العامة (مثل رعاية الأطفال) أن تزيد الطلب على عمل المرأة غير المأجور، وهو شكل وغالباً ما يكون بادرة لمزيد من الاستغلال الاقتصادي (على سبيل المثال، تقييد الوصول إلى القروض، وتمويل الأسرة، إلخ) (هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2015ب). وبالمثل، يمكن أن تؤدي زيادة أسعار الفائدة -وهي أداة مهمة في السياسة النقدية- إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين في الحصول على القروض بجعلها أكثر تكلفة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2015ب). على سبيل المثال، الفجوة العالمية في الشمول المالي بين الجنسين، المحددة بنسبة 9 في المائة على مستوى العالم، تحد من قدرة المرأة على الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها (Bull 2021, Demirguc-Kunt et al. 2018). ثلث جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة الرسمية على مستوى العالم مملوكة للنساء وتمثل 30 في المائة من فجوة القروض في الشركات الصغيرة والمتوسطة الرسمية، مع مواجهة معظم القيود في بداية دورة الأعمال (مؤسسة التمويل الدولية 2014). الفجوة ناتجة عن قيود من جانب العرض والطلب، مثل محدودية الضمانات، ونقص الروابط الاجتماعية، وغياب التاريخ الائتماني، ونقص تمثيل الإناث في المؤسسات المالية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2014).

العنف الاقتصادي والسياسة التجارية

يمكن للسياسات والممارسات التجارية تحسين فرص كسب العيش للمرأة وتقليل مخاطر العنف الاقتصادي من خلال:

- زيادة أجور المرأة والمساواة الاقتصادية
- خلق فرص عمل أفضل
- تحسين رفاهة المرأة

(البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية 2022)

تؤثر **سياسات العمل** المتعلقة بعدم التمييز والمساواة في الأجر والإجازة الوالدية على معدل مشاركة القوى العاملة للنساء والفئات المهمشة الأخرى. يؤدي غياب هذه السياسات إلى تفاقم الإقصاء الاقتصادي والعنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال منع النساء والفئات المهمشة الأخرى من العمل في وظائف معينة لأسباب أخلاقية أو اجتماعية، أو حتى من العمل في ساعات محددة (البنك الدولي 2018). بالنسبة للأشخاص ذوي الميول الجنسية، والهويات الجنسية، والتعبيرات الجنسية، والخصائص الجنسية المتنوعة، يمكن أن يؤدي عدم وجود سياسات عدم التمييز إلى ممارسة التمييز في الوصول إلى فرص العمل وطوال دورة التوظيف (منظمة العمل الدولية 2015). يفيد المتحولون جنسياً بأنهم حرموا من فرص العمل بناءً على مظهرهم أو عدم حيازتهم لوثائق هوية تتطابق مع تعبيرهم الجنساني، مما يدفعهم إلى البحث عن وسائل أخرى للتوظيف لإعالة أنفسهم، بما في ذلك العمل في مجال الجنس (منظمة العمل الدولية، دون تاريخ). يمكن لبعض السياسات، مثل خلق فرص العمل وبرامج دعم الوظائف، التي تهدف إلى تعزيز توظيف النساء في الصناعات التي تكون فيها ممثلة تمثيلا ناقصا، أن تعرض النساء عن غير قصد لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في مكان العمل، إذا لم يتم تقييم المخاطر بشكل صريح

والتخفيف من حدتها. يمكن أن تقلل التدخلات المغيرة للمعايير من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي للنساء اللواتي يدخلن القطاعات التي يهيمن عليها الذكور تقليدياً مثل الطاقة والبنية التحتية، حيث يمكن أن يكونوا أكثر عرضة للتحرش والاستغلال من الزملاء والمشرفين الذكور (Gennari et al. 2014). إن تركيز النساء في أعمال الرعاية المأجورة وغير مدفوعة الأجر هو عامل أساسي ورئيسي في انخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة ؛ ويغذيها نقص مرافق رعاية الأطفال والمسنين ذات الجودة وبتكلفة معقولة (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2022).

القوانين التمييزية القائمة على النوع الجنسي، والتي غالباً ما تكون متجذرة في الأعراف والممارسات الجنسانية غير المنصفة، تعرقل التمكين الاقتصادي للمرأة والفئات المهمشة الأخرى، وتزيد من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. وفقاً لأحد التقديرات، في المتوسط، تتمتع النساء على مستوى العالم بنسبة 75 في المائة فقط من نفس الحقوق القانونية التي يتمتع بها الرجال في مجموعة من المجالات المتعلقة بالممارسات الاقتصادية (البنك الدولي 2021). وتمتد هذه القوانين إلى دورة حياة المرأة، بدءًا من القيود المفروضة على تنقلها وحقوقها في الزواج، مثل الأحكام القانونية لطاعة الزوج وحقوق الوالدين -على سبيل المثال، الإجازة الوالدية (البنك الدولي 2021). تشمل المجالات التشريعية الأخرى التي تؤثر على الحياة العملية للمرأة القوانين المتعلقة بملكية الأصول، بما في ذلك الحق في الميراث وحيازة الممتلكات (البنك الدولي 2021) (انظر القسم 5.3. عناصر البرنامج الخاصة بالقطاعات: حقوق الأرض والملكية) (Fawole 2008, I).

إن أنظمة وعمليات التجارة غير الآمنة والمتحيزة، مثل الافتقار إلى الوصول إلى القروض والعوائق التي تحول دون اكتساب المعرفة اللازمة لإنشاء الأعمال التجارية والانخراط في التجارة، تضع المرأة في وضع غير موات ويمكن أن تؤدي إلى العنف الاقتصادي. تميل الشركات المملوكة للنساء إلى أن تكون أصغر حجماً من تلك التي يملكها الرجال، وهو ما يمكن أن يكون أحد أسباب ارتفاع تكاليف التصدير التي تواجهها التاجرات (منظمة التجارة العالمية 2007). سبب آخر هو عدم الوصول إلى المعلومات القانونية والتسويقية وشبكات التوزيع (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2020). تعمل ديناميكيات القوة غير المتكافئة بين التاجرات، وخاصة أصحاب الأعمال الصغيرة وغير الرسمية، والسلطات الجمركية على تقويض قدرة المرأة التفاوضية وتزيد من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. تشمل التحديات المحددة الرشوة والبنية التحتية الحدودية غير الآمنة التي لا تلبي احتياجات التاجرات، والتحرش من قبل المسؤولين التجاريين (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2020).

في **أماكن العمل ومواقع العمل،** يمكن أن يتسبب العنف القائم على النوع الاجتماعي -الذي يكون في الغالب في شكل تحرش واستغلال جنسيين- في إحداث ضرر جسدي وعاطفي واقتصادي طويل الأمد للعمال (التحالف من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة والمساواة 2020)، ومعظم الناجين من التحرش الجنسي من النساء (Hersch 2015). ومع ذلك، فإن الفئات السكانية المهمشة الأخرى، لا سيما الأشخاص ذوي الميول الجنسية، والهويات الجنسية، والتعبيرات الجنسية، والخصائص الجنسية المتنوعة، والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال المهاجرين والعاملين من الأقليات العرقية، يتعرضون أيضاً بشكل غير متناسب للتحرش والانتهاكات الجنسية في مكان العمل. يمكن أن يواجه الرجال أيضاً التحرش الجنسي في مكان العمل، وخاصة الرجال من الأقليات الجنسية والعرقية (منظمة العمل الدولية 2015). يقوض التحرش الجنسي والاعتداء الجنسي في مكان العمل النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدل دوران الموظفين وتقليل الإنتاجية وزيادة التكاليف القانونية، من بين أسباب أخرى. لمزيد من المعلومات حول التزامات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، انظر القسم 0.4. عناصر العملية: القيم والثقافة التنظيمية والقيادة. يُعد تعزيز المساواة بين الجنسين والوصول المتكافئ إلى فرص العمل والتطور المهني عاملاً رئيسياً في التخفيف من أشكال العنف الاقتصادي والنفسي وغيرها من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي في مكان العمل. غالباً ما تكون الأعراف الاجتماعية والمعايير الجنسانية بمثابة عوائق أمام المرأة التي تبحث عن عمل ويمكن أن تؤدي دوراً هاماً في الفرص الوظيفية المتاحة لمجموعات مختلفة. تواجه النساء في كثير من الأحيان تحديات في الوصول إلى نفس التطور المهني وفرص التوجيه مثل الرجال، بما في ذلك قيود الوقت على النساء (Neal, Boatman, and Miller 2013). يواجه الأشخاص ذوي الميول الجنسية، والهويات الجنسية، والتعبيرات الجنسية، والخصائص الجنسية المتنوعة قيوداً فريدة في التقدم مهنياً بسبب معتقدات وسياسات معادية للمثليين، بما في ذلك حرمانهم من الترقيات والاستبعاد من الأحداث التي تحدث في مكان العمل (UCLA School of Law 2021). يمكن أن يكون مكان العمل أيضاً نقطة انطلاق مهمة لتحديد تجربة العاملين في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي والبدء في معالجتها في المنزل وفي المجتمع.

أخيراً، تؤدي معدلات **التوظيف المتزايدة في القطاع غير الرسمي** إلى تعريض النساء لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي.غالبية العاملين في العالم يعملون بشكل غير رسمي (النساء في العمالة غير الرسمية (WIEGO) ومنظمة العمل الدولية، دون تاريخ). بينما يعمل المزيد من الرجال في القطاع غير الرسمي على مستوى العالم، يعمل المزيد من النساء في القطاع غير الرسمي في البلدان منخفضة الدخل (النساء في العمالة غير الرسمية، دون تاريخ). النساء أكثر عرضة لجميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي في الاقتصاد غير الرسمي بسبب عدم المساواة بين الجنسين وظروف العمل غير الآمنة (النساء في العمالة غير الرسمية 2018). على سبيل المثال، من المرجح أن تواجه البائعات المتجولات العنف الجسدي والاقتصادي في شكل عمليات إخلاء من الأماكن الحضرية من قبل الدولة، بينما من المرجح أن تتعرض العاملات من منازلهن للمضايقات من الشركاء الحميمين وأصحاب السلطة الآخرين (على سبيل المثال، الملاك، والمؤسسات المالية والمقاولون وما إلى ذلك) (النساء في العمالة غير الرسمية 2018).

نظراً للطرق العديدة التي يؤثر بها العنف القائم على النوع الاجتماعي سلباً على النمو الاقتصادي ونتائج التجارة، يمكن أن تؤدي معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال برامج النمو الاقتصادي والتجارة إلى تحسين النتائج الاقتصادية على المستويات الفردية والمجتمعية والهيكلية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي معالجة العنف المبني على النوع الاجتماعي في النمو الاقتصادي والتجارة إلى تحسين النتائج في قطاعات أخرى مثل التعليم والصحة (انظر القسم 5.3. عناصر البرنامج الخاصة بالقطاعات: الصحة العالمية؛ التعليم؛ برامج الزراعة) (Fawole 2008, 1).

كيف يمكن لبرامج النمو الاقتصادي والتجارة معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي

تدرك سياسة النمو الاقتصادي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية العوائق الاجتماعية والقانونية أمام المشاركة الاقتصادية للمرأة وتعطي الأولوية للتمكين الاقتصادي للمرأة كوسيلة للنمو الاقتصادي والازدهار على نطاق أوسع (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، دون تاريخ). تتطلب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أيضاً استخدام مؤشرات المراقبة والتقييم والتعلم المتعلقة بتمكين المرأة لجميع برامج النمو الاقتصادي. لاستكمال هذه الموارد، توفر الإستراتيجيات التالية جهوداً مقترحة للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في برامج النمو الاقتصادي والتجارة. لمزيد من المعلومات، راجع مجموعة أدوات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لدمج الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له في مشاريع النمو الاقتصادي (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2015). يجب أن تسترشد إستراتيجيات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بالسياق المحلي، بما في ذلك القوانين والسياسات، والإرادة السياسية، والمعايير الجنسانية، والبرامج القائمة والحركات المحلية.

الإستراتيجية رقم 1: تضمين المكونات التحويلية بين الجنسين في برامج التمكين الاقتصادي

(الوقاية)

(مستويات النموذج الاجتماعي البيئي: الفردي، بين الأشخاص، المجتمع، الهيكلي)

أثبتت الأبحاث على نطاق واسع أن تدخلات التمكين الاقتصادي التي تشتمل على عنصر تحويلي جنساني يعالج اختلالات القوة والمعايير التمييزية بين الجنسين من المرجح أن تقلل من العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات (Kerr-Wilson et al. 2020). يمكن أن يؤدي الجمع بين مناهج التمكين الاقتصادي وأعمال التغيير الاجتماعي من خلال إشراك الأزواج والمجموعات الصغيرة من الرجال والنساء في أنشطة سبل العيش إلى بدء التفكير الناقد حول أدوار الجنسين واختلالات القوة التي تعزز التغيير على مستوى الفرد وبين الأشخاص والمجتمع (Jewkes et al. 2020, Subhiya et al. 2020, What Works to Prevent Violence n.d.). يُعد السماح بوقت كافٍ ليحدث التغيير، والاعتماد على الخبرات المستندة إلى الممارسة في تصميم البرامج، وبناء نظريات النوع الاجتماعي والسلطة أمراً بالغ الأهمية لنجاح جهود التمكين الاقتصادي والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي (Kerr-Wilson et al. 2020). يعد إشراك الرجال والعمل مع الحلفاء الذكور في هذه التدخلات أمراً مهماً لتحفيز المناقشات حول تغيير أدوار الجنسين، وخلق الوعي بمشاركة عبء الرعاية، وتعزيز قبول الاستقلال الاقتصادي للمرأة. يجب اعتماد، حيثما أمكن، نهج الأنظمة الكاملة -الشراكة مع المنظمات على مستويات مختلفة في النظام الإيكولوجي الاقتصادي وقيادة تدخلات بشأن تحويل النوع الجنساني عبر النموذج الاجتماعي البيئي (معهد الصحة الإنجابية 2021). على سبيل المثال، برامج "النقدية الإضافية" التي تجمع بين التحويلات النقدية والتدريب على المهارات الحياتية وسبل العيش والإحالات لخدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي لها تأثيرات إيجابية واسعة النطاق، بما في ذلك تعزيز مرونة الأسرة والتقليل من إستراتيجيات التأقلم السلبي (Tirivayi, Waidler, and Otchere 2012).

الإستراتيجية رقم 2: النهوض بمشاركة وتمثيل المرأة في مؤسسات الأعمال والصناعة

(الوقاية، تخفيف المخاطر)

(مستويات النموذج الاجتماعي البيئي: الفردي، المجتمع)

يُعد إشراك النساء في جمعيات الأعمال والصناعة والغرف التجارية نقطة انطلاق مهمة لتحديد دوافع العنف الاقتصادي والعوائق التي تعترض الأعمال التجارية النسائية، فضلاً عن الاحتياجات المالية والتجارية للشركات التي تديرها نساء والأشخاص ذوي الميول الجنسية، والهويات الجنسية، والتعبيرات الجنسية، والخصائص الجنسية المتنوعة. زيادة التمثيل يمكن أن تضمن سماع أصوات الناجين، واتخاذ إجراءات لمنع العنف في المستقبل وتكرر الإيذاء. تشمل التدابير الأخرى لتعزيز مشاركة النساء والفئات المهمشة خلق مساحات للنساء للتعبير عن آرائهن، والتعلم من بعضهن البعض، وتطوير الشراكات، وتوجيه بعضهن البعض، وتعزيز مشاركتهن في النقابات والتجمعات (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2014). ساعد النساء على تنظيم أنفسهن بأشكال مختلفة، مثل التعاونيات والجمعيات التجارية، لاتخاذ مبادرات على نطاق واسع.

الإستراتيجية رقم 3: اشتراط عدم التسامح مطلقاً مع العنف القائم على النوع الاجتماعي في مكان العمل

(الوقاية، التخفيف من المخاطر، الاستجابة)

(مستويات النموذج الاجتماعي البيئي: الهيكلي)

لا يمكن أن يكون التزام المنظمة بمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي في مكان عملها ناجحاً دون أن تلتزم قيادتها تماماً بهذا الهدف. يجب أن يُطلب من كل منظمة شريكة تعمل على برامج التمكين الاقتصادي الوفاء بالالتزامات التالية للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي في مكان عملها:

- تأسيس سياسة تعالج العنف القائم على النوع الاجتماعي في مكان العمل والتي تم تجميعها بالتشاور مع أولئك الذين من المرجح أن يكونوا مستهدفين بالعنف -النساء والأشخاص ذوي الميول الجنسية، والهويات الجنسية، والتعبيرات الجنسية، والخصائص الجنسية المتنوعة، وغيرهم ممن لديهم نقاط ضعف متقاطعة، مثل الموظفين ذوي القدرات المختلفة. يجب أن تحدد السياسة أيضاً إستراتيجيات للتعامل مع ارتكاب العنف القائم على النوع الاجتماعي خارج مكان العمل من قبل أفراد من داخل القوى العاملة. يمكن أن يشمل ذلك مرتكبي عنف الشريك الحميم والعنف المنزلي والمتورطين في أشكال أخرى غير قانونية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، مثل زواج الأطفال (Georgia 2015). الالتزام بالإرشادات المشتركة في نظام التوجيهات الآلي 205 (ADS) للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بما في ذلك تتبع العواقب غير المقصودة المتعلقة بالنوع الجنساني والإبلاغ عنها.

- دمج إستراتيجيات التصدي للعنف المبني على النوع الإجتماعي مع مكتب الموارد البشرية واستخدام آليات للتعامل مع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي بطريقة تركز على الناجين (انظر القسم 5.3. عناصر البرنامج الخاصة بالقطاعات: المبادئ الأساسية: التركيز على الناجي).

- ضمان سلامة النساء والفئات المهمشة الأخرى في جميع المجالات المرتبطة بمكان العمل، مثل أماكن النوم، ودورات المياه، ومرافق رعاية الأطفال.

- تصميم وتنفيذ التدخلات التي تحفز القطاع الخاص على معالجة ودمج المخاوف المتعلقة بالنوع الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر نموذج أعمالهم. على سبيل المثال، ترصد مبادرة Global Food 50/50 السياسات والممارسات المتعلقة بالنوع الجنساني لأكثر من 200 منظمة في مجال الصحة العالمية وتقدم تقارير عنها، مما يحفز المحادثات والعمل في هذا المجال.

- العمل مع الحلفاء الذكور لتعزيز تغيير المعايير داخل المنظمة. على سبيل المثال، يمكن للقيادة العليا من الذكور أن تأخذ إجازة والدية لتكون قدوة للموظفين الآخرين. لمزيد من المعلومات، انظر القسم 4.0. عناصر العملية: القيم والثقافة التنظيمية والقيادة.

الإستراتيجية رقم 4: دمج إستراتيجيات التخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في تصميم وتنفيذ مشاريع التمكين الاقتصادي

(تخفيف المخاطر)

(مستويات النموذج الاجتماعي البيئي: الفردي، بين الأشخاص، المجتمع، الهيكلي)

يمكن أن يؤدي دمج استراتيجيات التخفيف من المخاطر إلى تقليل مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي يحدث كأثر غير مقصود للمشروع، ويعد تخفيف المخاطر أمراً بالغ الأهمية لدعم مبدأ "لا تؤذي". هذا مهم بشكل خاص لتدخلات التمكين الاقتصادي، والتي يمكن أن تزيد في بعض الأحيان عن غير قصد من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. تشمل إستراتيجيات التخفيف من المخاطر المحتملة التي يمكن استخدامها في برامج النمو الاقتصادي (Gennari et al. 2014; Gennari, Arango, and Hidalgo 2015):

- إشراك النساء في الأدوار الإشرافية، إن أمكن، وتشجيع المشاركة والتوجيه بين الأقران. عند تصميم التدخلات مثل برامج النقد مقابل العمل، استشر النساء واطلب منهن تحديد المهام التي يشعرن بالراحة في القيام بها (Meissner 2011).

- استخدام الطرق الآمنة لتحويل الأموال النقدية والعينية وإتمام المدفوعات. يمكن أن تختلف الطريقة الأكثر أماناً لتحويل الأموال النقدية إلى المشاركين في البرنامج بناءً على الموقع والسياق والظروف الفردية (Gennari et al. 2014). العمل مع البنوك لتصميم حلول تحمي الناجين والمعرضين لخطر العنف الجسدي والاقتصادي، واستخدام الأموال عبر الهاتف المحمول وغيرها من الخيارات المصرفية القائمة على التكنولوجيا، حيثما أمكن ذلك (Gennari, Arango, and Hidalgo 2015).

- وضع مدونة قواعد السلوك التي تحظر الاستغلال والاعتداء الجنسيين على المشاركين في البرنامج، وتضمن أن جميع الموظفين على دراية جيدة بهذه المبادئ التوجيهية.
- ضمان السلامة في مكان العمل وأثناء الذهاب من وإلى مكان العمل. ينبغي تشجيع شركاء القطاع الخاص على توفير النقل الآمن للفئات المعرضة للخطر، إن أمكن.
- فهم ومعالجة الأعراف الاجتماعية التي تحدد التوقعات حول استخدام المرأة للتكنولوجيا، وملكية الأصول، وتصوراتها كجهات فاعلة مالية لضمان عدم وجود مخاطر متزايدة للعنف القائم على النوع الاجتماعي تنشأ من أنشطة البرنامج التي توسع استخدام المرأة للتكنولوجيا أو ملكية الأصول.

الإستراتيجية رقم 5: إعطاء الأولوية لاحتياجات الفئات المهمشة والمعرضة للخطر، خاصة في أوقات عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي

(تخفيف المخاطر)

(مستويات النموذج الاجتماعي البيئي: الفردي، بين الأشخاص، المجتمع، الهيكلي)

يمكن لمسؤوليات تقديم الرعاية للنساء، لا سيما من الفئات الأكثر حرماناً اقتصادياً، أن تمنع قدرتهن على الانخراط في أنشطة مدرة للدخل، مما يزيد من اعتمادهن على الآخرين وخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. خلال جائحة كوفيد-19، كانت النساء في كثير من الأحيان مقدمات الرعاية الأساسيات لأولئك الذين أصيبوا بالمرض وكانوا أكثر عرضة للإصابة بالفيروس. يمكن أن يؤدي استخدام التدابير التالية إلى جعل برامج التمكين الاقتصادي قوة وقائية ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي الناجم عن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية (مقتبس من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2015) (Kellum et al. 2021).

- توفير مرافق بديلة لرعاية الأطفال لجميع العمال، وخاصة العاملين في الخطوط الأمامية. تسهيل الوصول إلى التقنيات الموفرة للوقت، وخاصة بالنسبة للنساء العاملات في صناعات معينة، مثل الزراعة (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2014).
- تعزيز محو الأمية الصحية وتقاسم مسؤوليات تقديم الرعاية من خلال حملات ومبادرات الأعراف الاجتماعية، مثل سياسات أقوى بشأن إجازة الوالدين.
- إعطاء الأولوية للتسجيل والمدفوعات للمجموعات المعرضة للخطر، مثل العمال المهاجرين العائدين إلى ديارهم بسبب كوفيد-19 أو العمال النازحين أو الذين تقطعت بهم السبل بسبب الوباء.
- تعزيز فهم تأثير تغير المناخ على الفرص الاقتصادية للمرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتقديم الدعم من خلال الرعاية الصحية والتأمين الطبي. توسيع معايير الأهلية للخدمات العامة المختلفة، بما في ذلك دعم الشركات والبطالة أثناء حالات الطوارئ والأزمات الطويلة الأمد.

أدت جائحة كوفيد-19 أيضاً إلى تضخيم التأثير غير المتناسب للصدمات الاقتصادية على أولئك الذين يفتقرون إلى الوصول إلى البنية التحتية الرقمية والمهارات الرقمية. تمتع الأفراد الذين يمكنهم أداء وظائفهم عن بُعد بمساعدة التقنيات الرقمية بأمن اقتصادي أكبر في جميع مراحل الوباء. فيمكن أن يكون تعزيز الوصول إلى البنية التحتية الرقمية وتعزيز محو الأمية الرقمية للفئات الأكثر تهميشاً قوة وقائية ضد الاستبعاد الاقتصادي للرجال والنساء الأكثر تهميشاً (Kellum et al. 2021). يجب أن توجه المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الوصول الرقمي الأفراد حول كيفية حماية أنفسهم من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا (انظر القسم 5.3. عناصر البرنامج الخاصة بالقطاعات: التكنولوجيا) (Kellum et al. 2021).

الإستراتيجية رقم 6: تسهيل الوصول إلى الهوية الوطنية والوثائق القانونية الأخرى لتمكين الوصول إلى الخدمات والتوظيف ومساعدة الشركات في الوصول إلى الوضع الرسمي

(تخفيف المخاطر)

(مستويات النموذج الاجتماعي والبيئي: الفردي، الهيكلي)

إن العديد من المبادرات التي تقودها النساء غير رسمية وتحتاج إلى دعم في الحصول على الوثائق المناسبة للنمو واكتساب الوضع القانوني. يمكن أن يكون التوثيق عبارة عن بطاقات هوية شخصية وشهادات ميلاد أو شهادات زواج وطلاق أو مستندات تتعلق بملكية العقارات أو العمليات التجارية، مثل التسجيل أو التراخيص. يمكن أن يساعد الحصول على الوثائق الصحيحة في منع العنف الاقتصادي من خلال زيادة صعوبة منع الوصول إلى الخدمات. بالإضافة إلى الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية، غالباً ما تكون المستندات شرطاً أساسياً لحيازة الممتلكات، وكتابة تقارير الشرطة، وفتح حساب مصرفي -وكلها يمكن أن تكون حاسمة عند ترك موقف مسيء وتوفر الحماية ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي (Gennari et al. 2014). بالنسبة للأشخاص المتحولين جنسياً، فإن الحصول على

فرصة للاختيار الذاتي لجنسهم في عمليات التوثيق والتوظيف يساعد في إنشاء أماكن عمل شاملة، وبالتالي التخفيف من التحرش في مكان العمل أو التنمر (Thoroughgood, Sawyer, and Webster 2020). بإدراك أنه ليس لدى جميع أصحاب الأعمال الصغيرة والعاملين طريق للوصول إلى وثائق الهوية الوطنية، اتخذ تدابير لحمايتهم من العنف القائم على النوع الاجتماعي في مكان العمل. اعمل مع منظمات حقوق المرأة المحلية والجماعات المحلية الأخرى العاملة في مجال حقوق الإنسان لتوسيع الحماية لتشمل هؤلاء الأفراد. انظر القسم 4.3. عناصر البرنامج: البيئة التمكينية: الاستثمار في منظمات حقوق المرأة).

الإستراتيجية رقم 7: تسهيل الوصول إلى التمويل للتخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي

(تخفيف المخاطر)

(مستويات النموذج الاجتماعي البيئي: الفردي، بين الأشخاص)

تميل السياسات والمؤسسات المالية إلى أن يهيمن عليها الذكور بشدة وتكون موجهة نحو العملاء الذكور. يمكن أن يؤدي ذلك عن غير قصد إلى عنف اقتصادي ضد النساء والفئات المهمشة الأخرى من خلال زيادة صعوبة وصولهن إلى الموارد المالية. يجب تسهيل إجراءات تحسين وصول النساء والفئات المهمشة الأخرى إلى رأس المال عبر دورة حياة الأعمال. علاوة على ذلك، ينبغي الجمع بين الوصول إلى التمويل والنهج غير التقليدية، بالإضافة إلى التمويل الصغير، وتسهيل جميع أنواع المشاريع، بما في ذلك المبادرات غير الرسمية والشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء. يجب أن تتناسب الجهود المبذولة لتسهيل الوصول إلى التمويل مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، والموقع الجغرافي، واحتياجات تنظيم المشاريع، والتصدي للتحديات النظامية. تشمل تدابير تسهيل الحصول على التمويل (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2014) ما يلي:

- تعيين وترقية المزيد من الممثلات في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
- تخفيف متطلبات الضمانات للمقترضين من النساء وسيدات الأعمال والأشخاص ذوي الميول الجنسية، والهويات الجنسية، والتعبيرات الجنسية، والخصائص الجنسية المتنوعة، وتنويع مجموعة الأصول التي يمكن قبولها كضمان
- تدريب موظفي الإقراض لمساعدة النساء في طلبات القروض
- تسهيل وصول النساء إلى المؤسسات المالية من خلال بنية تحتية صديقة للمرأة
- تصميم منتجات مبتكرة تلبي احتياجات مجموعات محددة، مثل القروض مع ميزات التأمين المدرجة فيها، والجمع بين المنتجات المالية ومنتجات بناء المهارات الأخرى، مثل التدريب وتخطيط الأعمال
- إقامة شراكة مع منظمات حقوق المرأة والجماعات المحلية الأخرى التي تعمل في مجال حقوق الإنسان للوصول إلى الفئات المهمشة، مثل أولئك الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الوثائق الرسمية والعمال المهاجرين، وتعزيز وصولهم إلى الموارد المالية

الإستراتيجية رقم 8: دعم إنشاء عمليات "نافذة المرأة" والوكالات المتخصصة للاستجابة لاحتياجات المرأة المالية والتكنولوجية وريادة الأعمال

(الاستجابة)

(مستويات النموذج الاجتماعي البيئي: الفردي)

تسهيل وصول المرأة إلى المشورة المالية والتجارية من خلال إنشاء "نوافذ للمرأة" داخل المؤسسات الاقتصادية القائمة والمتعلقة بالتجارة (Gminder 2003). تعمل هذه النوافذ كمركز جامع للنساء اللواتي يحتجن إلى المساعدة في تلبية احتياجات الأعمال وتنظيم المشاريع ويمكنهن توجيه النساء في عمليات مثل تسجيل الأعمال والشهادات والتراخيص التجارية، من بين أمور أخرى. يجب تدريب الموظفين الذين يديرون هذه النوافذ على مساعدة النساء بطريقة آمنة وسرية، وفقاً للممارسات التي تركز على الناجين، وأن يكونوا مستعدين لتقديم الإحالات إلى خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي (Gennari, Arango, and Hidalgo 2015). حيثما أمكن، دعم إنشاء ونمو الوكالات المتخصصة التي تعزز احتياجات الأعمال النسائية. على سبيل المثال، يقدم بنك غرامين (Grameen) في بنغلاديش (Jansen and Pippard 1008) قروضاً صغيرة للتغلب على العوائق التقليدية ومساعدة النساء اللائي يعشن في الفقر لكسب دخل والمشاركة في الاقتصاد المحلي.

الإستراتيجية رقم 9: إقامة الشراكة مع القطاع الخاص لمعالجة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في سلاسل القيمة العالمية والمحلية

(تخفيف المخاطر)

(مستويات النموذج الاجتماعي البيئي: الهيكلي)

تعتبر معالجة اختلالات القوة داخل سلسلة القيمة من خلال تفكيك الهياكل الاحتكارية وزيادة إنتاجية المرأة وقدرتها على التفاوض أمراً أساسياً للحد من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2014). من الناحية المثالية، ينبغي للمنظمات اعتماد نهج شامل للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي، مع تحديد المسؤوليات والمساءلة لكل مستوى في سلسلة التوريد. تتضمن بعض التدابير التي يمكن أن تقلل من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي على طول سلاسل القيمة (مقتبس من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2014) ما يلي:

- إجراء تقييم لمخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي لتحديد عوامل الخطر للعنف القائم على النوع الاجتماعي على طول سلسلة القيمة مع كل من الشركاء من القطاعين العام والخاص ؛ ويجب أن تأخذ هذه التقييمات في الاعتبار مخاطر الصحة والسلامة المهنية الخاصة بنوع الجنس (انظر القسم 5.3. عناصر البرنامج الخاصة بالقطاعات: التخفيف من المخاطر)
- توفير الفرص للنساء والأشخاص ذوي الميول الجنسية، والهويات الجنسية، والتعبيرات الجنسية، والخصائص الجنسية المتنوعة، والمجموعات الأخرى لتحسين الوصول إلى سبل العيش المتنوعة والتمويل والتوظيف والوصول إلى الأسواق
- إقامة شراكة مع المنظمات العالمية لتعزيز المبادرات متعددة الأطراف، وتنفيذ الممارسات التجارية الأخلاقية والمسؤولة المنصوص عليها في الأدوات مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة بشأن مبادئ تمكين المرأة (WEPS، دون تاريخ)، وإعطاء الأولوية للعمل مع شركاء الشركات الذين يتعاملون مع العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال محفظة المسؤولية الاجتماعية للشركات

انظر سياسة مشاركة القطاع الخاص التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للحصول على مزيد من المعلومات (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، دون تاريخ).

الإستراتيجية رقم 10: تسهيل التحاق الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي في برامج الحماية الاجتماعية ومشاركتهم في مبادرات المؤسسات الاجتماعية

(الاستجابة)

(مستويات النموذج الاجتماعي البيئي: الفردي)

يمكن أن تقلل برامج الحماية الاجتماعية من مخاطر وانتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي، اعتماداً على طرائق البرنامج وآليات التوزيع. تشير الأبحاث إلى أن التحويلات النقدية يمكن أن تقلل من خطورة العنف الجسدي وعنف الشريك الحميم عن طريق (1) تعزيز الرفاه العاطفي والاقتصادي، و(2) تغيير القوة داخل العلاقات، وبالتالي التخفيف من حدة الصراع داخل الأسرة على الموارد المحدودة (Buller et al. 2018). يجب أن تقيم المبادرات شراكة مع مقدمي الخدمات المحليين للعنف القائم على النوع الاجتماعي، ومنظمات حقوق المرأة، والمجموعات المحلية الأخرى التي تعمل في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان للتأكيد على تسجيل الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي في برامج الحماية الاجتماعية (البنك الدولي 2021) ومبادرات المؤسسات الاجتماعية (انظر القسم 4.3. عناصر البرنامج: البيئة التمكينية: الاستثمار في منظمات حقوق المرأة). يجب إعطاء الأولوية لسلامة وسرية الناجين طوال عملية التسجيل والوصول إلى خدمات برامج الحماية الاجتماعية ومبادرات المؤسسات الاجتماعية (انظر القسم 0.1. المبادئ الأساسية: التركيز على الناجين ومبدأ "لا تؤذي"). من المهم دعم المبادرات التي تجمع الناجين معاً بطريقة آمنة في مجموعات دعم وتضامن بين الأقران، مثل حلقات الصداقة.

الإستراتيجية رقم 11: تعديل القوانين التمييزية وتعزيز السياسات ضد العنف الاقتصادي وغيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي

(البيئة التمكينية)

(مستويات النموذج الاجتماعي البيئي: الهيكلي)

يمكن أن يؤدي إنشاء الحماية القانونية للمساواة بين الجنسين وضد العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى تعزيز التمكين الاقتصادي وزيادة المرونة الاقتصادية والنمو، فضلاً عن زيادة الدخل (البنك الدولي 2021). تشير الأبحاث إلى أنه في البلدان ذات القوانين الأكثر شمولاً، يعاني الأشخاص ذوي الميول الجنسية، والهويات الجنسية، والتعبيرات الجنسية، والخصائص الجنسية المتنوعة من انخفاض معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي في مكان العمل (منظمة العمل الدولية 2015). إن دعم المجتمع المدني للدفاع عن التغييرات القانونية

والسياساتية التي تمنح السكان المهمشين مزيداً من القوة والسيطرة على أصولهم يمكن أن يقلل من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تدعم البرامج المجتمع المدني لرصد الآثار السلبية غير المقصودة للقوانين. على سبيل المثال، ارتبط توسيع حقوق الميراث المتساوية للفتيات في ولاية هندية بارتفاع معدلات قتل الأجنة الإناث وارتفاع معدلات الانتحار الناجم عن الصعوبات الزوجية (Anderson and Genicot 2015; Bhalotra, Brulé, and Roy 2020; Rosenblum 2015; and Roy 2015) (انظر القسم 5.3. عناصر البرنامج الخاصة بالقطاعات: حقوق الأرض والملكية). يجب إشراك الجهات الفاعلة الحكومية في التعرف على العواقب غير المقصودة واتخاذ إجراءات وقائية ضدها (انظر القسم 5.3. عناصر البرنامج الخاصة بالقطاعات: الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم).

الإستراتيجية رقم 12: دعم تنفيذ خطط المعاشات العالمية

(البيئة التمكينية)

(مستويات النموذج الاجتماعي البيئي: الهيكلي)

على الصعيد العالمي، هناك عدم توازن بين الجنسين في الوصول إلى خطط المعاشات التقاعدية الحكومية. تحصل نسبة صغيرة جداً من النساء على معاش تقاعدي مقارنة بالرجال، على الرغم من أن النساء يعشن أطول من الرجال (هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2015أ). إن عدم الاستقرار الاقتصادي مدى الحياة والمشاركة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر يمنع النساء من المساهمة في خطة المعاشات التقاعدية والتسجيل فيها (هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2015أ). غالباً ما يعتمدن على معاشات أزواجهن ويجب أن يجعلن هذه المزايا تمتد على فترة زمنية أطول (العنف ضد النساء والفتيات 2016). يمكن أن يضيف مصدر دخل ثابت من خلال خطة معاشات تقاعدية حماية ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي، وخاصة للنساء المسنات والأرامل. يمكن لخطط المعاشات التقاعدية العالمية الممولة من الضرائب العامة، بدلاً من ضرائب الرواتب، أن تقلل من مخاطر العنف الاقتصادي والجسدي والجنسي ضد النساء المسنات، مع الاعتراف أيضاً بخدماتهن كمقدمات رعاية دون دفع أجورهن طوال حياتهن (Gennari et al. 2014). كما يجب أن تشمل الخطط العاملين في القطاع غير الرسمي.

الإستراتيجية رقم 13: تشجيع قبول نموذج اقتصادي هجين وإطار سياسي شامل يلبي احتياجات عمال القطاع غير الرسمي

(البيئة التمكينية)

(مستويات النموذج الاجتماعي البيئي: الهيكلي)

يعترف النموذج الاقتصادي الهجين بحقوق اللاعبين الاقتصاديين الأصغر في الازدهار جنباً إلى جنب مع الكيانات الاقتصادية الأكبر، ويقر بمساهماتهم في التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي (منظمة التجارة العالمية 2017). وفقاً لمنظمة التجارة العالمية، تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة "أكثر من 90٪ من رجال الأعمال، و 60-70٪ من العمالة و 55٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة. لذلك، لا تساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في الاقتصاد فحسب، بل إنها الاقتصاد" (Arnold 2019, 1). في حين أن المزيد من التنظيم لا يؤدي بالضرورة إلى بيئة خالية من العنف لعمال القطاع غير الرسمي، في معظم البلدان، فإن النظام التنظيمي الحالي متحيز ضد عمال القطاع غير الرسمي، مما يزيد من الإساءة والاستغلال الاقتصاديين لهم (منظمة التجارة العالمية 2017). يجب أن يشتمل إطار السياسة الذي يهدف إلى الحد من حدوث العنف الاقتصادي والبدني والجنسي ضد العاملين في القطاع غير الرسمي أربع ركائز رئيسية (مقتبس من Chen 2012) (منظمة التجارة العالمية 2017):

- خلق المزيد من فرص العمل من خلال النمو كثيف العمالة
- تسجيل وتنظيم الوظائف غير المهيكلة، مثل العمل المنزلي
- توسيع الحماية القانونية والاجتماعية (على سبيل المثال، الضمان الاجتماعي) لتشمل القوى العاملة في القطاع غير الرسمي، مثل العمال المهاجرين الموسميين وأولئك الذين ليس لديهم تصريح عمل رسمي في البلد المضيف
- تعزيز إنتاجية ودخل مؤسسات القطاع غير الرسمي والعمال من خلال تدابير مثل تحسين الوصول إلى الأسواق وإزالة التحيز المؤسسي ضد المؤسسات غير الرسمية

الإستراتيجية رقم 14: الدعوة لسياسات تجارية تراعي النوع الجنسي لمعالجة العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة

(الوقاية)

(مستويات النموذج الاجتماعي البيئي: الهيكلي، البيئة التمكينية)

تشمل المكونات الرئيسية لسياسة التجارة المراعية للنوع الجنسي تمويل التجارة وجهود التيسير التي تهدف على وجه التحديد إلى تعزيز وصول النساء والأشخاص ذوي الميول الجنسية، والهويات الجنسية، والتعبيرات الجنسية، والخصائص الجنسية المتنوعة إلى فرص

التجارة، وإنشاء المزيد من سلطات التجارة والجمارك التي تراعي المساواة بين الجنسين. تشمل تدابير تيسير التجارة الرئيسية تعاوناً أكبر بين الجمارك والسلطات التجارية الأخرى بشأن قضايا الامتثال، والإفراج السريع عن البضائع وتخليصها (منظمة التجارة العالمية 2017). يمكن أن تكون تدابير مثل "النافذة الواحدة" للتخليص لفئات محددة وتطوير ونشر مبادئ توجيهية واضحة للتجار من النساء اللواتي قد يكافحن للعثور على هذه المعلومات، داعما حاسما للشركات الصغيرة والمتوسطة التابعة لهن (منظمة التجارة العالمية 2017). يمكن أن تؤدي زيادة عدد النساء العاملات في الجمارك من خلال تدابير مثل إخفاء هوية طلبات العمل ومراجعة معايير الترقية إلى إنشاء المزيد من السلطات المراعية للمساواة بين الجنسين والحد من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2020). ويمكن أن يكون توفير التدريب على المساواة بين الجنسين والعنف القائم على النوع الاجتماعي لموظفي الجمارك والسلطات التجارية إستراتيجية مفيدة في زيادة الوعي (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2020).

أمثلة البرامج:

المثال رقم 1: برنامج عمال الملابس لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي (Butler 2021)

في ليسوتو، أقامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية شراكة مع مركز التضامن، واتحاد حقوق العمال، واتحاد المحاميات، والاتحاد الديمقراطي المستقل في ليسوتو، والاتحاد الوطني لمنسوجات الملابس واتحاد نقابات العمال، ومنظمات غير حكومية محلية ودولية أخرى لإطلاق برنامج يعالج العنف القائم على النوع الاجتماعي في أربعة مصانع للملابس في ليسوتو. أنشأ البرنامج كياناً مستقلاً غير ربحي - مراقبة حقوق العمال- للتحقيق في شكاوى المضايقات وسوء المعاملة في المصانع التي تنتج المنسوجات للعلامات التجارية العالمية، مثل Levi Strauss و The Children's Place و Kontoor. نشأ البرنامج من دراسة استقصائية أجراها اتحاد حقوق العمال في ثلاثة مصانع في "Nien Hsing" في عام 2019، والتي كشفت أن ثلثي عمال المصانع قد تعرضوا للعنف القائم على النوع الاجتماعي أو يعرفون زملاءً لهم تعرضوا للمضايقة أو الإساءة. أطلق البرنامج، بقيادة مجموعات حقوق العمال والنساء، اتفاقية ملزمة قانوناً لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي في المصانع. وقد حققت منظمة "هيومن رايتس ووتش" في شكاوى عمال المصانع وأوصت بسبل الانتصاف بما يتماشى مع انتهاكات مدونة قواعد السلوك المنصوص عليها في الاتفاقية.

يقدم الخط الهاتفي المباشر المجاني المشورة والنصح للعمال بشأن حقوقهم وسبل الانتصاف. كما تضمن البرنامج إجراءات تثقيفية وتوعوية لإطلاع العمال على حقوقهم من خلال حملات على وسائل التواصل الاجتماعي، ومقاطع فيديو تدريبية، وتغطية إعلامية تهدف إلى مساعدة الناجين وتشجيعهم على المضي قدماً.

المثال رقم 2: برنامج SaFal (الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والروابط) (Solidaridad 2021)

معظم مزارعي الألبان في بنغلاديش من النساء، ينتجن حوالي 90 في المائة من حليب بنغلاديش. تعتبر مزارع الألبان مصدر دخلهن الأساسي، لكن العديد منهن يفشل في تحقيق ربح كبير، لأن الحليب يُباع بشكل غير رسمي. تقوم المزارعات بتسليمه إلى شريك من أفراد الأسرة من الذكور الذي يأخذه إلى السوق ويبيعه، ويجمع المال نيابة عن المرأة. تعيق الأعراف الاجتماعية حركة المرأة ووصولها إلى الأسواق والأموال المدفوعة لأفراد الأسرة الذكور مقابل الحليب الذي تنتجه المزارعات. سعت منظمة "Solidaridad"، شريك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إلى معالجة هذه المشكلة من خلال إطلاق تطبيق يسمى "Inclusion Through Integration" أو i2i (الشمول من خلال الإدماج). يجمع التطبيق بيانات عن جودة وكمية الحليب المباع في السوق وسعر البيع السائد من مراكز تجميع الحليب المحلية. تستخدم مراكز جمع الحليب التطبيق لتحويل الأموال مباشرة إلى محافظ الأموال المتنقلة الخاصة بالمزارعين، ويُستكمل هذا بنظام الاستجابة الصوتية التفاعلية، الذي يرسل رسائل نصية ورسائل صوتية إلى المزارعات بمعلومات عن إدارة الماشية وتحسين ممارسات الزراعة. يدير البرنامج أيضاً حملات توعية مجتمعية تتناول قضايا مثل تمكين المرأة والإدارة المالية من خلال مختصين مدربين في تعبئة المجتمع.

الأدوات والموارد

- Birchall J. 2021. *Resource Guide:COVID-19, Gender and Intersectionality.* Institute of Development Studies. Accessced on July 14, 2022. https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/20.500.12413/16745/Covid19 Gender and Intersectionality Resource Guide.pdf?sequence=3

- Burga L, N Gimelli, S Muradyan, A Robakowski, M Miller, M Rawlins, and G Snyder. 2021. *Using Digital Solutions to Address Barriers to Female Entrepreneurship: A Toolkit*. Washington, D.C.: World Bank. Accessed June 13, 2022. https://digitalforwomen.worldbank.org/sites/gender_toolkit/themes/barrier/pdf/Toolkit-v2.pdf.

- Chen MA. 2012. *The Informal Economy: Definitions, Theories and Policies.* WIEGO Working Paper No. 1. Manchester, UK: WIEGO. Accessed June 13, 2022. https://www.wiego.org/sites/default/files/publications/files/Chen_WIEGO_WP1.pdf.

- Kerr-Wilson A, A Gibbs, E McAslan Fraser, L Ramsoomar, A Parke, HMA Khuwaja, and R Jewkes. 2020. *A Rigorous Global Evidence Review of Interventions to Prevent Violence against Women and Girls. Section 3.1 on Evidence on Economic Interventions.* Pretoria, South Africa: What Works: A Global Programme to Prevent Violence against Women and Girls. Accessed June 13, 2022. https://www.whatworks.co.za/resources/evidence-reviews/item/693-a-rigorous-global-evidence-review-of-interventions-to-prevent-violence-against-women-and-girls.

- MarketLinks. n.d. *WEEGE Technical Guide.* Accessed June 13, 2022. https://www.marketlinks.org/weege-wiki/weege-technical-guide.

- The Prevention Collaborative. 2019. *Cash Transfers and Intimate Partner Violence: Findings from a Review of Quantitative and Qualitative Studies in Low- and Middle-Income Countries*. Accessed June 13, 2022. https://prevention-collaborative.org/wp-content/uploads/2021/08/Prevention_Collaborative_2019_CASH-TRANSFERS-IPV.pdf.

- Tirivayi N, J Waidler, and F Otchere (on behalf of the Transfer Project). 2012. *Cash Transfers: Past, Present and Future; Evidence and Lessons Learned from the Transfer Project.*Innocenti Research Brief. New York, NY: UNICEF, Office of Research-Innocenti. Accessed June 13, 2022. https://www.unicef-irc.org/publications/pdf/cash-transfers-evidence-and-lessons-from-the-transfer-project-research-brief.pdf.

- UN Women. 2020. *Policy Brief: The Impact of COVID-19 on Women.* Accesssed on July 14, 2022. https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/04/policy-brief-the-impact-of-covid-19-on-women

- ———. 2015. *Protecting Women's Income Security in Old Age: Towards Gender-Responsive Pension Systems, Policy Brief No 3*. Accessed June 13, 2022. https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2015/12/women-income-security-in-old-age.

- USAID. 2021. *Women's Economic Empowerment and Equality Technical Assistance: Final Report*. Accessed June 13, 2022. https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PA00XJZF.pdf.

- ———. 2020. *Women's Economic Empowerment and Gender Equality in Trade Facilitation: The Role of Customs and Border Services.* Washington, D.C.: Banyan Global. https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PA00X53M.pdf.

- ———. 2017. *ADS chapter 205: Integrating Gender Equality and Female Empowerment in USAID's Program Cycle*.Last updated January 22, 2021. https://www.usaid.gov/ads/policy/200/205.
- ———. 2014. *Toolkit for Integrating GBV Prevention and Response into Economic Growth Projects.* Last updated July 12, 2021. https://www.usaid.gov/documents/1865/toolkit-integrating-gbv-prevention-and-response-economic-growth-projects.
- ———. n.d. *A Briefer: Gender Inequality Causes Poverty*. Accessed June 13, 2022. https://banyanglobal.com/wp-content/uploads/2021/03/Gender-Inequality-Causes-Poverty-Briefer.pdf.
- World Bank. 2022. *Women, Business and the Law 2022.* Washington, D.C.: World Bank. doi:10.1596/978-1-4648-1817-2. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.

شكر وإقرار

كتب هذا الملخص من قبل فاطمة سعيد، بدعم من أعضاء آخرين في فريق منظمة العمل الجماعي للحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي (CARE-GBV)، بما في ذلك ديان غاردسبان، وميشيل لانهام، وكورتني مكلارنون. تمت المراجعة اللغوية لهذه الوثيقة من قبل جيلينا بورجيك سيمونز، من تصميم جيل فيتيك، والرسم من قبل Miel Design Studios. شكرا لموظفي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التالية الذين قدموا المراجعة والمدخلات: سارة كوبر، وأوتومن غورمان، وميسريت كاسا، وميشيل مولدون، وكاثرين أوديرا.

الاقتباس المقترح:

فريق CARE-GBV. 2022. "عناصر البرنامج الخاصة بالقطاعات: معالجة العنف القائم على نوع الجنس من خلال برامج النمو الاقتصادي والتجارة." في: العناصر التأسيسية لبرمجة العنف القائم على النوع الاجتماعي في التنمية. واشنطن العاصمة: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

المراجع

Anderson and Genicot 2015; Bhalotra, Brulé, and Roy 2020; Rosenblum 2015; and Roy 2015 in World Bank. 2021. *Women, Business and the Law 2021*. Washington, D.C.: World Bank. doi:10.1596/978-1-4648-1652-9. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.

Arnold C. 2019. "The Foundation for Economies Worldwide Is Small Business." *IFAC.* p.1. Last modified June 26, 2019. https://www.ifac.org/knowledge-gateway/contributing-global-economy/discussion/foundation-economies-worldwide-small-business-0.

Au SY, M Dong, and A Tremblay. 2020. *How Much Does Workplace Sexual Harassment Hurt Firm Value.* Accessed June 13, 2022. https://aaahq.org/portals/0/newsroom/2020/2020ann-13.06_sexharrassmsclean.pdf.

Bull G. 2021. *Women and Finance: Enabling Women's Economic Empowerment*. Accessed June 13, 2022. https://www.cgap.org/blog/women-and-finance-enabling-womens-economic-empowerment.

Buller AM, A Peterman, M Ranganathan, A Bleile, M Hidrobo, and L Heise. 2018. "A Mixed-Method Review of Cash Transfers and Intimate Partner Violence in Low- and Middle-Income Countries." *The World Bank Research Observer* 33(2): 218-258. Accessed June 13, 2022. https://academic.oup.com/wbro/article/33/2/218/5091868.

Butler C. 2021. *Lesotho Garment Worker Program to Combat Gender-Based Violence Begins, Worker's Rights Consortium*. Accessed June 13, 2022. https://www.workersrights.org/commentary/lesotho-garment-worker-program-to-combat-gender-based-violence-begins/.

CARE-GBV. 2021. *How to Identify and Advance Equitable Social Norms*. Washington, D.C.: USAID. Accessed July 14, 2022. https://makingcents.com/wp-content/uploads/2020/11/CARE-GBV-01-How-to-note-Social-Norms_508-compiant.pdf.

Coalition for Women's Economic Empowerment & Equality (CWEEE). 2020. *Preventing and Responding to Gender-Based Violence, a Critical Component of Economic Development and Women's Economic Empowerment*. Accessed June 13, 2022. https://www.icrw.org/wp-content/uploads/2020/12/Preventing-and-Responding-to-GBV-a-Critical-Component-of-Economic-Development-and-WEE_Dec2020_CWEEE.pdf.

Demirguc-Kunt A, L Klapper, D Singer, S Ansar, and J Hess. 2018. *Global FindexDatabase 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution*. Washington, D.C.: World Bank. © World Bank. Accessed June 13, 2022. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/29510. License: CC BY 3.0 IGO.

Eckman A, J Williamson, K Cheney, and Z Mesfin. 2022. *Toolkit to Address Gender-Based Violence in Agriculture and Market Systems Development*. Rockville, MD: EnCompass LLC for USAID. https://www.agrilinks.org/post/awes-toolkit-address-gender-based-violence-agriculture-and-market-systems-development-and.

Fawole OI. 2008. "Economic Violence to Women and Girls: Is It Receiving the Necessary Attention?" *Trauma, Violence, & Abuse*. 9(3):167-177.doi:10.1177/1524838008319255. p.1. Accessed June 13, 2022. https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/1524838008319255.

Fraser EM. 2012. *Economic Empowerment and Violence against Women and Girls*. Helpdesk Research Report. Governance and Social Development Resource Center. Accessed June 13, 2022. https://gsdrc.org/publications/economic-empowerment-and-violence-against-women-and-girls-vawg/.

Gender-Based Violence Information Management System (GBVIMS). 2010. *GBVIMS User Guide*. Accessed June 13, 2022. https://www.gbvims.com/gbvims-tools/user-guide/.

Gennari F, D Arango, and N Hidalgo. 2015. *Violence against Women and Girls: Finance and Enterprise Development Brief*. Washington, D.C.: World Bank. © World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/21087 License: CC BY 3.0 IGO.

Gennari F, D Arango, J McCleary-Sills, and N Hidalgo. 2014. *Violence against Women and Girls: Social Protection Brief*. Washington, D.C.: World Bank. © World Bank. Accessed June 13, 2022. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/21089 License: CC BY 3.0 IGO.

Georgia T. 2015. "DFID Guidance Note on Addressing Violence against Women and Girls (VAWG) through DFID's Economic Development and Women's Economic Empowerment Programmes – Part A." London, UK: VAWG Helpdesk.

Gminder CU. 2003. "Gender-Oriented Entrepreneurship Promotion: Strategies and Tools Along the Project Cycle." Bern, Switzerland: Swiss Agency for Development and Cooperation. In World Bank. 2015. *VAWG and Social Protection Brief*. p.7.

Golla and Malhotra et al. 2018. *Understanding and Measuring Women's Economic Empowerment: Definitions, Framework and Indicators*. ICRW. p.2. Accessed June 13, 2022. https://www.icrw.org/wp-content/uploads/2016/10/Understanding-measuring-womens-economic-empowerment.pdf

Hersch J. 2015. *Sexual Harassment in the Workplace*. IZA World of Labor. Accessed June 13, 2022. https://wol.iza.org/articles/sexual-harassment-in-workplace/long.

ICRW. 2019. *Women's Economic Empowerment: The Unintended Consequences*. Accessed June 13, 2022. https://www.icrw.org/wp-content/uploads/2019/09/Brief-Unintended-consequences_revised-Sept-9.pdf.

IFC. 2021. *Women and E-Commerce in Africa*. Washington, D.C.: World Bank Group. Accessed June 13, 2022. https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/47361305-6ebe-431a-8dd9-db2290919823/202105-digital2equal-women-and-e-commerce-africa.pdf?MOD=AJPERES&CVID=nCGRGTr.

———. 2014. *Women-Owned SMEs: A business Opportunity for Financial Institutions*. Washington, D.C.: World Bank Group. Accessed June 13, 2022. https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/44b004b2-ed46-48fc-8ade-aa0f485069a1/WomenOwnedSMes+Report-Final.pdf?MOD=AJPERES&CVID=kiiZZDZ.

ILO. 2017. *What Works. Research Brief No. 10. Economic Impacts of Reducing the Gender Gap*. Accessed June 13, 2022. https://www.ilo.org/global/research/publications/what-works/WCMS_577685/lang--en/index.htm.

———. 2015. *Discrimination at Work on the Basis of Sexual Orientation and Gender Identity: Results of the ILO's PRIDE Project*. Accessed June 13, 2022. https://www.ilo.org/gender/WCMS_368962/lang--en/index.htm - :~:text=Results of the ILO's PRIDE Project The PRIDE,across the world and highlights good practices that.

———. n.d. *Sexual harassment at work*. Accessed June 13, 2022. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---declaration/documents/publication/wcms_decl_fs_96_en.pdf

Institute for Reproductive Health (IRH). 2021. *Making the Case: Addressing Social Norms in Intimate Partner Violence and Women's Economic Empowerment Programming. Evidence, Approaches, and Recommendations. Passages Project Social Norms across Sector Activity*. Washington, D.C.: Institute for Reproductive Health, Georgetown, University for USAID. Accessed June 13, 2022. https://irh.org/wp-content/uploads/2021/06/Passages-Project-Norms-Across-Sectors-Evidence-Deck-on-IPV-and-WEE-Final.pdf.

Jansen GG and JL Pippard. 1998. "The Grameen Bank in Bangladesh: Helping Poor Women with Credit for Self-Employment." *Journal of Community Practice*. 5:1-2, 103-123. DOI: 10.1300/J125v05n01_07.

Jewkes R, S Willan, L Heise, L Washington, N Shai, A Kerr-Wilson, and N Christofides. 2020. *Effective Design and Implementation Elements in Interventions to Prevent Violence against Women and Girls*. What Works: A Global Programme to Prevent Violence against Women and Girls. Accessed June 13, 2022. https://www.whatworks.co.za/documents/publications/377-effective-design-and-implementation-briefweb25-02-20/file.

Kerr-Wilson A, A Gibbs, E McAslan Fraser, L Ramsoomar, A Parke, HMA Khuwaja, and R Jewkes. 2020. *A Rigorous Global Evidence Review of Interventions to Prevent Violence against Women and Girls.Section 3.1 on Evidence on Economic Interventions.* Pretoria, South Africa: What Works: A Global Programme to Prevent Violence against Women and Girls. Accessed June 13, 2022. https://www.whatworks.co.za/resources/evidence-reviews/item/693-a-rigorous-global-evidence-review-of-interventions-to-prevent-violence-against-women-and-girls.

Kellum J, K Sproule, C English, and VS Rames. 2021. *USAID's Gender and COVID-19 Guidance.* Prepared by Banyan Global. Accessed June 14, 2022. https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/Full_COVID_and_Gender_Technical_Brief_March_2021_Compliant.pdf.

Meissner L (Economic Recovery Advisor, OFDA). 2011. Interviewed by Jina Krause-Vilmar. Audio. New York, NY and Washington, D.C. In Krause-Vilmar J. 2011. *Preventing Gender-Based Violence, Building Livelihoods Guidance and Tools for Improved Programming*. Women's Refugees Commission. Accessed January 1, 2022. https://www.womensrefugeecommission.org/wp-content/uploads/2020/04/preventing_gbv_building_livelihoods_12.2011-1.pdf.

National Coalition against Domestic Violence (NCADV). n.d. *Economic Abuse Fact Sheet.* Accessed June 13, 2022. https://ncadv.org/STATISTICS

Neal S, J Boatman, and L Miller. 2013. *Women as Mentors: Does She or Doesn't She? A Global Study of Businesswomen and Mentoring.* Development Dimensions International. Accessed June 13, 2022. https://media.ddiworld.com/research/women-as-mentors_research_ddi.pdf.

Neetu J and S Gammage. 2017. *Opinion: Can Women's Economic Empowerment Drive Gender-Based Violence?* Blog. *Devex News*. Last Modified December 22, 2017. https://www.devex.com/news/opinion-can-women-s-economic-empowerment-drive-gender-based-violence-91797.

Raj A, JG Silverman, J Klugman, N Saggurti, B Donta, and HB Shakya. 2018. "Longitudinal Analysis of the Impact of Economic Empowerment on Risk for Intimate Partner Violence among Married Women in Rural Maharashtra." *India Soc Sci Med.* 196:197–203. In Stöckl H, A Hassan, M Ranganathan, and A Hatcher. 2021. *Economic Empowerment and Intimate Partner Violence: A Secondary Data Analysis of the Cross-Sectional Demographic Health Surveys in Sub-Saharan Africa*. BMC Women's Health, 21 (1). 241-. DOI: https://doi.org/10.1186/s12905-021-01363-9.

Solidaridad. 2021. *The Digital Gateway to Empower Women Dairy Farmers*. Last updated April 28, 2021. https://www.solidaridadnetwork.org/story/the-digital-gateway-to-empower-women-dairy-farmers/.

Subhiya M, H Myrttinen, E Chirwa, S Shonasimova, P Gulyamova, N Shai, and R Jewkes. 2020. *Evaluation of Zindagii Shoista (Living with Dignity), an Intervention to Prevent Violence against Women in Tajikistan: Impact after 30 Months.* What Works: A Global Programme to Prevent Violence Against Women and Girls. Accessed June 13, 2022. https://www.whatworks.co.za/documents/publications/369-zindagii06-02-2020-06022020/file.

The Prevention Collaborative. 2019. *Cash Transfers and Intimate Partner Violence: Findings From a Review of Quantitative and Qualitative Studies in Low- and Middle-Income Countries.* Accessed June 13, 2022. https://prevention-collaborative.org/wp-content/uploads/2021/08/Prevention_Collaborative_2019_CASH-TRANSFERS-IPV.pdf.

The White House. 2021. *National Strategy on Gender Equity and Equality.* Accessed June 13, 2022. https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/10/National-Strategy-on-Gender-Equity-and-Equality.pdf.

Thoroughgood CN, KB Sawyer, and JR Webster. 2020. "Creating a Trans-Inclusive Workplace." *Harvard Business Review*. Accessed June 13, 2022. https://hbr.org/2020/03/creating-a-trans-inclusive-workplace.

Tirivayi N, J Waidler, and F Otchere (on behalf of the Transfer Project). 2012. *Cash Transfers: Past, Present and Future; Evidence and Lessons Learned from the Transfer Project.* Innocenti Research Brief. New York, NY: UNICEF, Office of Research-Innocenti. Accessed June 13, 2022. https://www.unicef-irc.org/publications/pdf/cash-transfers-evidence-and-lessons-from-the-transfer-project-research-brief.pdf.

UCLA School of Law Williams Institute. 2021. *LGBT People's Experiences of Workplace Discrimination and Harassment*. Accessed June 13, 2022. https://williamsinstitute.law.ucla.edu/publications/lgbt-workplace-discrimination/.

United Nations. 2020. *Despite Gains, Poverty 'Still Has a Woman's Face' Secretary-General Tells High-Level Meeting on Gender Equality, Women's Empowerment in Africa.* Last modified February 8, 2020. https://www.un.org/press/en/2020/sgsm19962.doc.htm.

UN Women. 2015a. *Protecting Women's Income Security in Old Age: Towards Gender-Responsive Pension Systems, Policy Brief No 3*. Accessed June 13, 2022. https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2015/12/women-income-security-in-old-age.

———. 2015b. *Why Macroeconomic Policy Matters For Gender Equality, Policy Brief No 4*. Accessed June 13, 2022. https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2015/12/macroeconomic-policy-matters-for-gender-equality.

USAID. 2020. *Women's Economic Empowerment and Gender Equality in Trade Facilitation: The Role of Customs and Border Services.* Washington, D.C.: USAID. Accessed June 13, 2022. https://banyanglobal.com/wp-content/uploads/2020/12/WEEGE-in-Trade-Facilitation_Role-of-Customs-and-Border-Services.pdf.

———. 2014. *Toolkit for Integrating GBV Prevention and Response into Economic Growth Projects.* Washington, D.C.: USAID. Accessed June 13, 2022. https://www.usaid.gov/documents/1865/toolkit-integrating-gbv-prevention-and-response-economic-growth-projects.

———. n.d. a.*Economic Growth Policy*. Accessed July 19, 2022. https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/EG_Policy_Final_1.12.2021.pdf.

———. n.d. b. *USAID Private-Sector Engagement Policy*. Accessed July 19, 2022. https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1865/usaid_psepolicy_final.pdf.

VAWG. 2016. *Brief onViolence against Older Women.* Accessed June 13, 2022. https://documents1.worldbank.org/curated/en/995591611122468396/pdf/Violence-Against-Women-and-Girls-Resource-Guide-Brief-on-Violence-Against-Older-Women.pdf.

What Works to Prevent Violence. n.d. *Stepping Stones and Creating Futures*. Accessed June 13, 2022. https://www.whatworks.co.za/global-programme-projects/stepping-stones-and-creating-futures-south-africa.

WEPS. n.d. *Women's Empowerment Principles*. Accessed July 19, 2022. https://www.weps.org/.

Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing (WIEGO) and ILO. n.d. *Counting the World's Informal Workers: A Global Snapshot*. p.1. Manchester, UK: WIEGO Limited. Accessed June 13, 2022. https://www.wiego.org/sites/default/files/resources/files/WIEGO-Global-Statistics-Snapshot-Pamphlet-English-2019.pdf.

WIEGO. 2018. *Violence and Informal Work – Briefing Note*. p.2. Accessed June 13, 2022. https://www.wiego.org/publications/violence-and-informal-work-briefing-note.

———. n.d. *Statistical Picture.* Accessed June 13, 2022. https://www.wiego.org/statistical-picture.

World Bank. 2021. "Women, Business and the Law 2021."p.1. Washington, D.C.: World Bank. doi:10.1596/978-1-4648-1652-9. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.

———. 2018. “Women, Business and the Law.” In USAID, Banyan Global. 2021. *A Briefer: Gender Inequality Causes Poverty*. Accessed June 13, 2022. https://banyanglobal.com/wp-content/uploads/2021/03/Gender-Inequality-Causes-Poverty-Briefer.pdf.

World Bank and World Trade Organization. 2020. *Women and Trade: The Role of Trade in Promoting Gender Equality*. Washington, D.C.: World Bank. pp.3–4. doi:10.1596/978-1-4648-1541-6. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO. Accessed June 13, 2022. https://www.worldbank.org/en/topic/trade/publication/women-and-trade-the-role-of-trade-in-promoting-womens-equality.

WTO OMC. 2017. *Gender Aware Trade Policy: A Springboard for Women’s Economic Empowerment*. Accessed June 13, 2022. https://www.wto.org/english/news_e/news17_e/dgra_21jun17_e.pdf.

الهدف من النشاط الجماعي للحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي هو تعزيز الوقاية والاستجابة الجماعية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أو "العمل الجماعي" في برامج التنمية بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. لمزيد من المعلومات حول العمل الجماعي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي انقر هنا.

لمعرفة المزيد، يرجى الاتصال بـ:

شيترا شينوي، دكتوراه في القانون
ممثلة مسؤول التعاقد
مركز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
cshenoy@usaid.gov

دايان غاردسباين، دكتوراه
رئيسة قسم
CARE-GBV
diane@makingcents.com